[153] ما تقدم، ويجوز أن يكون قتل مسندا لربيين فلا ضمير فيه على هذا، والجملة صفة نبى، ويجوز أن يكون خبرا فيصير في الخبر أربعة أوجه، ويجوز أن يكون صفة لنبى والخبر محذوف على ما ذكرنا، ويقرأ " قاتل " فعلى هذا يجوز أن يكون الفاعل مضمرا ومابعده حال، وأن يكون الفاعل ربيون، ويقرأ " قتل " بالتشديد، فعلى هذا لا ضمير في الفعل لأجل التكثير، والواحد لا تكثير فيه كذا ذكر ابن جنى، ولا يمتنع فيه أن يكون فيه ضمير الأول لأنه في معنى الجماعة، وربيون بكسر الراء منسوب إلى الربة وهى الجماعة، ويجوز ضم الراء في الربة أيضا، وعليه قرئ ربيون بالضم، وقيل من كسر أتبع، والفتح هو الأصل وهو منسوب إلى الرب، وقد قرئ به (فما وهنوا) الجمهور على فتح الهاء، وقرئ بكسرها وهى لغة، والفتح أشهر، وقرئ بإسكانها على تخفيف المكسور و (استكانوا) استفعلوا من الكون وهو الذل، وحكى عن الفراء أن أصلها استكنوا أشبعت الفتحة فنشأت الألف وهذا خطأ لأن الكلمة في جميع تصاريفها ثبتت عينها تقول: استكان يستكين استكانة فهو مستكين ومستكان له، والإشباع لا يكون على هذا الحد. قوله تعالى (وما كان قولهم) الجمهور على فتح اللام على أن اسم كان ما بعد (إلا) وهو أقوى من أن يجعل خبرا. والأول اسم لوجهين: أحدها أن (أن قالوا) يشبه المضمر في أنه لا يضمر فهو أعرف. والثانى أن ما بعد إلا مثبت، والمعنى: كان قولهم ربنا اغفر لنا دأبهم في الدعاء، ويقرأ برفع الأول على أنه اسم كان، وما بعد إلا الخبر (في أمرنا) يتعلق بالمصدر وهو إسرافنا، ويجوز أن يكون حالا منه: أي إسرافا واقعا في أمرنا. قوله تعالى (بل ا مولاكم) مبتدأ وخبر، وأجاز الفراء النصب وهى قراءة والتقدير: بل أطيعوا ا. قوله تعالى (الرعب) يقرأ بسكون العين وضمها وهما لغتان (بما أشركوا) الباء تتعلق بنلقى، ولا يمنع ذلك لتعلق " في " به أيضا، لأن في ظرف والباء بمعنى السبب فهما مختلفان، ومامصدرية. والثانية نكرة موصوفة، أو بمعنى الذى وليست مصدرية (وبئس مثوى الظالمين) أي النار، فالمخصوص بالذم محذوف، والمثوى مفعل من ثويت ولامه ياء. قوله تعالى (صدقكم ا وعده) صدق يتعدى إلى مفعولين في مثل هذا النحو، وقد يتعدى إلى الثاني بحرف الجر فيقال: صدقت زيدا في الحديث (إذ)